المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بليبيا

(الواقع والحلول)

مصطفى الهادي الشريف
melsharif@asmarya.edu.ly

الجامعة الاسمرية

الملخص

إن المتتبع لحركة التعليم العالي الليبي منذ نشأته وإلى اليوم يلاحظ التوسع الهائل في عدد مؤسساته العلمية، حيث تضم الشبكة الجامعية الليبية 25 جامعة بالإضافة لمؤسسات التعليم العالي الأخرى كالكليات التقنية والمعاهد الفنية العليا وغيرها، كذلك يلاحظ الازدياد في الإقبال عليه. فالتعليم العالي يعتبر أهم ركائز التنمية والبناء للدولة الليبية، و لكن مستقبل التعليم العالي الليبي اليوم بات على المحك فأمامه تحديات كثيرة تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات المحلية والعالمية المرتبطة بالمعرفة والتقنية، تمثلت في انعزاله عن الحياة العملية داخل سوق العمل، فأصبحنا نُعاصر فجوة كبيرة ما بين مخرجاته وخططه لتنمية المجتمع والبيئة من جهة، وبين ما يتطلبه سوق العمل من مواصفات ومتطلبات من جهة أخرى، نتيجة للتطور السريع في مجال الأعمال، مع انحسارٍ في فرص العمل التقليدية، باتت مشكلة خطيرة لا يمكن تركها تتمدّد وتتّسع أكثر فأكثر، بل بات وضعها تحت مجهر النقاش والبحث الجاد على أعلى المستويات أمراً ملحاً لإيجاد الحلول الناجحة لتحقيق قدرا من التوافق والملائمة بين الطرفين، لما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد والوضع الاجتماعي في ليبيا، ويوصى البحث بضرورة التطوير المستمر للبرامج الأكاديمية والتدريبية لمؤسسات التعليم العالي، بما يلائم متطلبات سوق العمل وبإشراك جميع المستفيدين في تخطيط وتحديث هذه البرامج.

الكلمات الدالة: مؤسسات التعليم العالي؛ الفجوة المعرفية؛ كفاءة الخرّيج؛ المهارات؛ سوق العمل.

The Knowledge Gap between the Outputs of Higher Education and the Requirements of the Labor Market in Libya

(Reality and Solutions)

Mustafa Elsharif

Asmarya University

Abstract

The follower of the Libyan higher education movement since its inception and until today notes the huge expansion in the number of its scientific institutions, as the Libyan university network

includes 25 universities in addition to other higher education institutions such as technical colleges, higher technical institutes, and others, as well as the increase in demand for it. Higher education is considered the most important pillar of development and construction for the Libyan state, but the future of Libyan higher education today is at stake. It faces many challenges imposed by a set of local and global transformations and changes related to knowledge and technology, represented by its isolation from practical life in the labor market. Between its outputs and plans for the development of society and the environment on the one hand, and the specifications and requirements required by the labor market on the other hand, as a result of the rapid development in the field of business, with the decline in traditional job opportunities, it has become a serious problem that cannot be allowed to expand and expand more and more, but rather it has been placed under Microscope discussion and serious research at the highest levels is an urgent matter to find successful solutions to achieve a degree of compatibility and appropriateness between the two parties, because of their negative repercussions on the economy and social situation in Libya. All beneficiaries are planning and updating these programs.

Keywords: higher education institutions, knowledge gap; graduate competency; skills; Labor market.

مشكلة البحث

اِن زيادة أعداد الخريجين في ظل هذا العدد الهائل من مؤسسات التعليم العالي المختلفة، والعديد من البرامج العلمية المتشابهة والمتكررة مركزة على الكم لا النوع، ممَّا سبب خلاً مُركباً وزيادة في تعميق الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي وما يتطلبه سوق العمل، من حيت جودة وقدرة ومهارة الخريج على ملائمة متطلبات هذا السوق وأهدافه، بالإضافة إلى نقص حاد في بعض التخصصات وفائض في أخرى مع ما يعانيه سوق العمل ذاته من مشاكل.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى

أ. تحليل الوضع الحالي للتعليم العالي بليبيا بعد سنة 2011م.

ب. الكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي ومدى استجابة برامجه ومناهجه لحاجيات ومتطلبات سوق العمل

ج. التعرف على الفرص المتاحة والتهديدات التي قد تواجه التعليم العالي في الوقت الراهن

د. التعرف على الضروريات الواجبة لإصلاح منظومة التعليم العالي في ليبيا ومن ثم واقتراح آليات وحلول قد تساهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل.

تساؤلات البحث

لتحقيق الأهداف المقترحة لهذا البحث؛ تم عرض بعض الأسئلة والتي من المتوقع أن يجيب البحث عنها مع بعض المقترحات.

أ. ما مدى التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المحلي؟
ب. ما مدى توفر المهارات اللازمة لدى الخريجين للدخول إلى سوق العمل؟
ج. ما نوعية التحديات التي تواجه إمكانات تحقيق المواءمة بين ما يحتاجه الطرفين؟.
د. ما أسباب اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي؟

أهمية البحث

تمكن أهمية هذا البحث من خلال تتبعه وتحليله للواقع الحالي لمخرجات التعليم العالي والظروف المحيطة به، كذلك يؤمل أن يساعد الجهات المعنية بالدولة الليبية سواء وزارات أو جامعات أو ما في حكمها في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج الأمر، وذلك من خلال رؤية واضحة حول المشكلة وكيفية معالجة اتّساع الفجوة بين المُخرجات وسوق العمل، ووضع مؤسسات التعليم العالي حاليا، وما يجب أن تكون عليه.

منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات والحقائق وتفسيرها لاستخلاص نتائجها، مع محاولة تحليل النتائج وفق الملاحظ لربط عناصر البحث وتفسير نتائجه، للخروج بتوصيات ومقترحات واضحة ومحددة لعلاج مشكلة البحث.

مصطلحات البحث

- **مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل:** يقصد بها تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل (عيسان، 2006).
- **الفجوة المعرفية:** هي الاختلاف في المستويات نتيجة تزايد الفجوة بين المستوى المعرفي لدى الباحث عن عمل والمعرفة التي تحتاجها متطلبات سوق العمل من معرفة مهارة وقدرة على إنجاز الواجبات والقيام بالمهام على الوجه المطلوب (الموشكي ومحي الدين،2020).

- **المخرجات المعرفية** :وتشمل جميع المخرجات المرتبطة بالمحتوى العلمي كالمعارف والعمليات الذهنية التي يقوم بها الطلبة، كالتذكر، والفهم، والتحليل، والتفسير(داغر وآخرون، 2016) .
- **المخرجات المهارية:** وتشمل جميع المهارات والسلوكيات والأنشطة الحركية التي يمكن أن يؤديها الطالب بعد انتهاء عملية التعلم كالكتابة والرسم وإجراء التجارب وغيرها (داغر وآخرون، 2016).
- **المخرجات الحياتية:** وتشمل الاتجاهات والميول والقيم التي سيكتسبها الخريج نتيجة ما تلقاه كأخلاقيات المهنة والقدرة على التكيف ومهارات حياتية كالتواصل، والتعلم مدى الحياة، واحترام الرأي الآخر وغيرها(الشيتي،2020).

المقـــدمـــــة

يواجه التعليم العالي في ليبيا مطلع الألفية الثالثة، تحديات فرضتها مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية تتمثل في ترسخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي، حيث انتقل التنافس بين المنظمات الصناعية إلى مؤسسات التعليم العالي وهو تنافس من نوع جديد محوره الإبداع والتطوير كوسيلة للحصول على أعلى المردودات (جواد،2016).

منذ سنة 2011 ومع تداعيات الصراعات المحلية والانقسام السياسي تراجع مستوى التعليم العالي وظهور العديد من المشاكل والأزمات والتي لأغلبها جذور من تبعات الماضي تمثلت في زيادة التوسع الأفقي لمؤسسات التعليم العالي بصورة فجائية وغير مدروسة، ومحدودية في الإمكانات وشح في التمويل، وإهدار للطاقات والأموال وتشتتٍ للجهود، وتشابهٍ في البرامج والمخرجات مع عدم التزام أغلب المؤسسات بالأنظمة و تطبيق اللوائح والإجراءات والممارسات الخاصة بالتعليم العالي، مما أدى هذا الخلل إلى ضعف التنافس بين الجامعات والكليات في تحديث البرامج العلمية بما يلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وأصبحت بعض هذه المخرجات عبئا على المجتمع والدولة، فاتصفت هذه المرحلة بالزيادات في أعداد الخريجين مقابل ضعف في التوظيف وعدم مواءمة أغلب هذه المخرجات لاحتياجات سوق العمل المحلي. وتُشكل متطلبات مجتمع المعرفة تحديات تواجه مؤسسات التعليم العالي الليبي، فالمعرفة أصبحت من أبرز مظاهر وعوامل القوة وهي العامل الأكثر أهمية لبناء القدرات والانتقال من التخلف إلى التطور، فزاد اهتمام الدول بإنشاء الجامعات وربطها بنظام الإنتاج وحاجات المجتمع، فرفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الابتكار

والتعلم والتدريب، ولم يعد مجديا لأي مجتمع تجاهل هذه الحقيقة، وإلا فهذه المجتمعات ستجد نفسها على هامش التحولات المعرفية العالمية، وستكون المتضرر الأكبر منها، وباعتبار الجامعة أكثر تخصصا في مجالات المعرفة (مدوري وبوهنة، 2016)، وإزاء هذه التطورات والمتغيرات السريعة ، يترتب على مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بذل المزيد من الجهود للاستجابة لهذه التحديات وذلك بالتغيير المُستمر في بنيتها ووظائفها وبرامجها بحسب الظروف المحلية لمواكبة التقدم العلمي وسوق العمل بما يتناسب والتغيرات المحيطة به.

تحليل الواقع

شهد قطاع التعليم العالي نموا سريعا، فقد تأسست أول جامعة ليبية سنة 1955 ووصل العدد اليـــوم إلى 24 جامعة (البرعصي، 2017) وبإجمالي عدد طلاب 402,392 ألف (التهامي، 2021). أما عدد كليات و معاهد التعليم الفني والتقني فوصل إلى 16 كلية تقنية و 91 معهداً تقنياً عالياً، ورغم أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي جاء بليبيا من ضمن الدول الأعلى ترتيبا على مستوى العالم، وجاءت بها في الترتيب الأول عربيا و 37 عالميا (القلالي،2012)، إلا أنه يعاني من تدني في المستوى التحصيلي والمهارى للطلاب مقارنة بما كانت عليه خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي (الرمحي،2021)، بالإضافة إلى ما أورده تقرير التنافسية الشاملة عن الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2011 الصادر عن المركز العالمي للتنافسية والأداء التابع للمنتدى الاقتصادي الدولي، وتقييمه لعدد 139 دولة بمجموعة من المعايير العلمية والتطورية فقد جاءت الدولة الليبية في التراتيب الأخيرة فيه في مؤشرات تتعلق: بنوعية التعليم ونوعية النظام التعليمي، معيار تعليم الرياضيات والعلوم، توفير آخر التقنيات المعملية والتجهيزات، توفير الأبحاث التخصصية والخدمات التدريبية، الوصول إلى الأنترنت ومؤشر الابتكار (القلالي، 2012)، مع ضعف الإنفاق على التعليم العالي والتـــــدريب (الفاخري وأبوخطوة،2016). ومع ضعف هذا الإنفاق فهو أيضا لا يتم توجيهه التوجيه الحسن لنوعية التعليم اللازم لتحقيق التنمية (القلالي، 2012). وما الفساد المالي الذي صاحب المشاريع التعليمية السابقة والذي أثبتته تقارير ديوان المحاسبة لسنة 2015م حول قطاع التعليم إلا أحد هذه المؤشرات السلبية المرصودة) المجدوبي، 2019). بالإضافة إلى عدم الاستقرار الإداري، سواء على مستوى الحكومة أو الوزارات. حيت تأثرت تركيبة الحكومات المتعاقبة بقضايا ضم وفصل لمكونات الأجهزة التنفيذية، والتشكيلات الحكومية والتي لم تكن تخضع لمعايير علمية وإدارية، ولكن كانت تخضع للمحاصصة المناطقية والجهوية والولاء (العبيدي،2020).

وعملية تحسين جودة مخرجات التعليم العالي بالشكل الحالي، لا تشير إلى أي تقدم مدروس بتمعن وعلى أسس علمية، فهى لم تشمل التنمية الشاملة والمتكاملة في كل الميادين العلمية والأكاديمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية، فأبتعد التعليم العالي في ليبيا عن هدفه الأساسي في تحقيق التقدم في مجال البحوث العلمية، وبناء مجتمع المعرفة ذاك المجتمع الذي يقوم بإنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة عالية في جميع مجالات الأنشطة المجتمعية لإقامة التنمية الإنسانية (اليونسكو،2009)، فالتنمية البشرية والاجتماعية هي المهمة الأساسية للتعليم العالي (داغر واخرون،2016). حيث ينظر خبراء التنمية إلى المعرفة العلمية والتقنية على اعتبارها عامل إنتاج وقوة في عالم الغد، وأن ملء هذه الفجوة أو الهوة المعرفية هي الخطوة الأساسية في طريق التنمية الاقتصادية (نعمه، 2011).

تدني مستوى مخرجات التعليم العالي

جاء في دراسة قام بها التريكي و النقراط (2013) على عدد 78 عينة من المؤسسات و الشركات الوطنية والأجنبية الخاصة بمناطق طرابلس وبنغازي وسبها ومصراته، حيت توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات الرئيسة التي واجهت مؤسساتهم هي النقص في القوي العاملة الكفؤة على مستوى المهنية والريادة الإدارية، كما خلصا في بحثهما أيضا إلى أن المؤسسات التعليمية في ليبيا تحتاج إلى استراتيجية واضحة المعالم تتعلق بتوفير المتطلبات الرئيسة لسوق العمل ومؤسسة علي مناهج وبرامج تدريبية، ويذكر الشبه وحدود (2015) أن من أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي الليبي ومتطلبات سوق العمل ضعف المنظومة التعليمية، و كذلك منظومة العمل بداخل ليبيا التي تعاني كثيراً من الاختلالات، بالإضافة إلى الاختلال في التركيب الديموغرافي للسكان و تركيز التعليم على الكم.

ويُرجّع مدوري و بوهنة (2016) أن سبب الفجوة يعود لمنشأ المعرفة أو لطبيعة البيئة وللمعوقات الاجتماعية والسياسية والإدارية السائدة بالمجتمع، ويؤكد ذلك تقرير للبنك الدولي (2016) ومن خلال تحليلات سابقة أن 44% من الشركات ترى أن الليبيين لا يقبلوا أنواعاً من الوظائف التي تعرضها عليهم الشركات، وبالذات العمل اليدوي. والي النظرة السلبية والدونية لبعض المهن من قبل المجتمع (الربيعي،2017)، وإلى التعليم العالي المهني (العريبي،2017)، مما ساهم في تراكم مخرجات معينة لا يحتاجها سوق العمل(منصور،2013). فقد جاء بتقرير اليونسكو (2009) وبحسب تقديرات جامعة بنغازي بنسب الخريجين إلى الطلبة المسجلين انخفاض نسبة التخرج

إلى 9.3 % بالنسبة للاقتصاد والهندسة، و5.6 % للعلوم، مقابل نسبة تخرج مرتفعة قدرها 24 % للآداب، وانتشار ثقافة تعليم سلبية لدى الطلاب وهي أنهم يدرسون للامتحانات بدلا من التعليم للحياة. ومن أسباب تدني المخرجات نقص الامكانات التدريبية كما ذكر مرجين (2015) من أن أكبر الجامعات الليبية والبالغ عدد طلبة الطب فيها 7375 طالباً في العام الدراسي 2001–2002م، لا توجد بها سوى مشرحة صغيرة واحدة فقط للتدريب والتعليم. ويضيف أنه بنفس الجامعة يدرس حوالي 5000 طالباً في مجال طب الأسنان لا يتوفر لهم إلاّ 35 كرسيً أسنان. وما نتج عن ذلك هو تخلف أساليب التدريس، حيث تقوم جُلها على التلقين والحفظ وليس على بناء المهارات التعليمية والقدرات التي يتطلبها سوق العمل مع عدم القدرة على نقل وتوظيف المعرفة المنتجة(دهان،2017)، وإلى وجود أساتذة لا يحترمون الأوعية الزمنية ولا العلمية لمحاضراتهم وذلك بسبب عدم تفعيل لوائح التعليم العالي بالخصوص (مجلس التخطيط الوطني الليبي،2013). والحقيقة أن الخلل الواقع بين متطلبات سوق العمل الليبي وزيادة عدد الباحثين عن العمل يرجع إلى فقدان الانسجام والتوافق بين التوجهات الفلسفية للمؤسسات العلمية، وسياسات القبول التي لا ترتبط بالاحتياجات الفعلية لمتطلبات سوق العمل الليبي (الرمحي ،2021). وإلى غياب التخطيط السليم (البدري،2006) ، والافتقار إلى قاعدة معلومات على مستوى الدولة للربط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل (العريبي، 2017).

ولا شك أن النمط الإداري بمؤسسات التعليم العالي يتأثر بالنمط السائد للإدارة العامة للدولة والمجتمع، وبفلسفة الحكم ودرجة المركزية (مدكور،2000)، وهذا ما أكدته دراسة الحيص (2015) حيث ذكر أن بعض قيادات الجامعات ليس لديهم المقدرة التامة على فهم احتياجات ومطالب الإدارات الأدنى من الكليات والأقسام، وهذا نتاج لضعف المشاركة من كافة الأطراف ذات العلاقة. كما لاحظت قمبر (2016) من خلال دراستها أن هناك قصوراً في النواحي المتعلقة بجودة الأداء، وأن القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجامعات لا يعزز استقلاليتها في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية والعلمية المهمة، كذلك لاحظت أن هذه الجامعات تعاني من ضعف في الاتصال والشفافية وعدم وجود آليات تعزز المشاركة مع كافة الأطراف ذات العلاقة.

واقع الفجوة وحالة الافتراق

لا غرو بعد الذي حدث أن تزداد الهوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل اتساعا، فالدولة اليوم لا تملك الإمكانات والوسائل ولا الأعداد الذهني والعلمي ولا رأس المال ولا التقنيات الأساسية لإنتاج المعرفة، فتدني

التحصيل المعرفي أصبحت بموجبه مؤسسات التعليم العالي تنتج خريجين للبطالة المقنعة بدلا من تخريج قوى بشرية محركة للتنمية الاقتصادية.

التعليم العالي هو أحدُ أهم الموضوعات التي يتضح فيها ظهوُر الفجوة المعرفية؛ لأن التعليم هو أساس بناء المعارف وتنمية الموارد البشرية ورأس التنمية (الموشكي ومحيي الدين،2020)، وهو من أهم الطرق الرئيسة لتقليص الفجوة المعرفية، وبسببه يعود التحسن في مستوى معيشة المجتمعات والأفراد في الدول المتقدمة بنسبة تصل إلى 80% (الشيباني، 2108).

أهمية تحليل أسباب الفجوة المعرفية

هناك حاجة كبيرة للاهتمام بتحليل الفجوة المعرفية للوقوف على واقع مؤسسات التعليم العالي ومستوى أدائها المعرفي لتحديد هذه الفجوة وتضييقها؛ لذا فان تحليل الفجوة يسهم في الحصول على معلومات تحدد مدى تطابق النتائج المعرفية المتحققة، والمعرفة التي يجب أن تصل إليها المؤسسة ومقدار الانحراف عن الأهداف المخطط لها.

إن من أهم السياسيات التعليمية التي قامت عليها الجامعة الليبية سنة 1955 كانت ربط التعليم العالي باحتياجات ومتطلبات خطط التنمية (المبروك، 2017)، فأول جامعة ليبية افتتحت في العام الدراسي 1955 – 1956م تحت اسم الجامعة الليبية، ثم جامعة محمد بن علي عام 1961، و مع بداية 1983 شهد وضع التعليم العالي تغيرات سريعة ومتلاحقة بين فتح وإقفال للجامعات وتغيير للمسميات حتى وصل عدد الجامعات سنة 2007 إلى 14 جامعة، ثم قُلصت إلى 7 جامعات سنة 2010، ثم إلى 13 جامعة سنة 2012 (مرجين، 2019) واليوم وصلت إلى 25 جامعة، و الأمر ذاته ينطبق على الكليات والمعاهد الـــعليا التقنية والفنـــية، وما حدث منذ منتصف الثمانينات وإلى اليوم هو أن عملية تأسيس الجامعات والكليات والمعاهد لم يستند إلى أي أسس أو معايير علمية أو فنية، فقد ذكر المبروك (2017) أن العديد من المعاهد و المراكز التدريبية لم تتوفر لها المباني والتجهيزات والإمكانات التي تمكنها من القيام بواجباتها كمؤسسات تعليم عالٍ والأمر ينطبق على أغلب الجامعات والكليات والتي هي عبارة عن فصول دراسية ثم الاستيلاء عليها بطريقة أو بأخري من مؤسسات التعليم العام ينقصها أو تنعدم فيها التجهيزات من المعامل والقاعات، وعدم توفر الأستاذ المؤهل والمتخصص، فقد تميزت هذه المرحلة بالارتجالية (البدري،2007). و مع تزايد الضغوط الاجتماعية والظروف الأمنية تعرضت

منظومة التعليم العالي إلى هزات كبيرة، جعلت منه نظاماً يشبه نظام التعليم الثانوي في بعض من مؤسساته، فتجد في كل قرية جامعة أو كلية لا تخضع لأي معيار، فحتى على مستوى القيادات أصبح لا يوجد في هذا النظام تقليد يحترم الأقدمية، ويقدر الكفاية في تولي مختلف المناصب الأكاديمية، ابتداء من رئيس القسم إلى عميد الكلية إلى رئيس الجامعة (مرجين،2019)، كما لا يوجد برنامج عمل لأعضاء هيئة التدريس، يجعل التنافس في الإنتاج شرطاً للتفوق، فاصبحوا منشغلين بمهمة نقل المعرفة فقط (التير، 2007). هذا غير غياب العدالة في توزيع المخصصات المالية على الجامعات والمحاباة ومعاناة الطلاب من قصة التعصب القبلي والجهوي؛ فتجد المحاباة في توزيع الدرجات أو فرص القبول للعمل بالكلية أو الجامعة، وفي الحقيقة يعاني التعليم العالي في ليبيا من عدم وجود فلسفة محددة مكتوبة ومعتمدة، وإن كل ما جاء في تلك القوانين ما هو إلاّ عبارة عن مبادئ عامة، وأحكام شاملة تنظم الجامعات (البدري، 2007)، وكما هو متوقع فالبناء الهش لا ينتج إلا مخرجات هشة. حتما وهكذا الوضع فالفجوة ستزداد اتساعا بين المخرجات وحاجيات سوق العمل فمسبباتها موجودة وبقوة، فعندما يقل استثمار الدولة في التعليم العالي تزداد الفجوة المعرفية اتساعا، فالعلاقة بينهما علاقة تبادلية ضرورية (سلمان، 2011)، والتوافق بين المخرجات مع متطلبات سوق العمل يؤشر إلى نمطين من مستويات التوافق: توافق عددي وتوافق نوعي، ولهذا لابد أن تتوافق مخرجات التعليم العالي هذه المستويات، وإلا فستحدث خسارة كبيرة للمجتمع تتمثل في الإنفاق على تعليم غير مجدي وهدر زمني ومادي للمخرجات (بونوة وفاطمة،2011)، ويعبر مفهوم الفجوة المعرفية عموما إلى التسلسل الهرمى بين من لديهم المعرفة ومن ليس لديهم، وبين من يملك معرفة أكثر ومن يملك معرفة أقل، وفجوة المعرفة ليست شرا في حد ذاتها ويمكن أن تتواجد في أي مجتمع، بل تعتبر من الشروط المسبقة لأى تطور في المعرفة، والعلوم، والأبحاث أو في تنمية الموارد البشرية. وما نشهده اليوم من تصارع في مجتمع المعرفة، وكمثال علية عملية إنتاج لقاح الكورونا (Coronavirus-19) بين الدول التي تمتلك المعرفة والدول التي لا تمتلكها، والمقياس واضح، فأساسيات المعرفة تتمثل في البنية الأساسية لتقنية المعلومات وتنمية للموارد البشرية واستثمار في البحوث والتنمية (مسعوداوي،2015)، معرفة لا ينحصر فيها الأمر على اكتساب مهارة الاستخدام أو الاستيعاب، بل مهارة التوطين والتوظيف والتطوير.

ونلخص الأسباب التي قادت إلى تمدد الفجوة في:

أ. التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي وبدون تخطيط، وارتفاع عدد المسجلين في برامج العلوم الإنسانية وكثرة هذه الأقسام ورغبة الطلاب في الانخراط فيها إما لسهولتها أو لتوفرها بمناطقهم أو ظنا منهم انه لها مستقبل.

ب. عدم فاعلية البحث العلمي وانفصاله عن المشكلات التي تعاني منها القطاعات الصناعية والخدمية.

ج. عدم توافر التمويل اللازم من الوزارة وعدم تركيز الجامعات على وظيفتها التعليمية، وتدني مستوى أداء الأستاذ الجامعي، وعدم تأهيل وتدريب الكوادر الأكاديمية والفنية، وكذلك هجرة الادمغة والعقول ساهم في زيادة نقص عناصر التدريس المؤهلة والمتخصصة بسبب الظروف الأمنية وضعف المرتبات والحوافز وغيرها.

د. تدني أو غياب المواءمة بين نوعية مخرجات التعليم العالي والمتطلبات المهارية لسوق العمل وضعف المشاركة بين الجامعة والمجتمع، وإلى تراجع دور الدولة في توظيف الخريجين، مع تدني قدرة سوق العمل في القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، مع قلة الاهتمام والوعي لدى الخريجين بالتشغيل الذاتي نظرا لغياب التوجيه والإرشاد الأكاديمي.

هـ. ظهور خريجين يتمتعون بمؤهلات ومعرفة ومهارات تفوق متطلبات الوظيفة، وتركز الطلبة في تخصصات محددة مرده إلى سهولتها، وعدم وجود نظام معلومات خاص بسوق العمل.

و. عدم مواكبة التعليم العالي لوتيرة التغيير السريع لسوق العمل والتحولات السريعة في العديد من المهن وانتقالها من المكننة إلى التقنيات الرقمية وتباطؤ معدلات التصنيع والتحديث التقني.

ز. عزوف الطلاب عن التخصصات القائمة على اقتصاد المعرفة، والتي منها برامج التعليم التقني والعلوم والهندسة، وضعف المخصصات المالية والحوافز للمبدعين.

ح. انخفاض أهمية مسألة قيمة العمل نتيجة دولة الرفاهية، مما جعل الطالب لا يبذل جهدا للجدية في التعلم، فضًلا عن ضعف المناهج التعليمية وتبسيطها.

ط. عوائق تنظيمية: تتمثل في انعدام الاستقرار السياسي والتنظيمي وكثرة اللوائح بالإضافة إلى طغيان الدور الإداري على الدور التربوي والتعليمي للمسؤولين، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في تقلد المناصب والمهام سواء على مستوى الوزارة أو في الإدارات المختلفة.

ي. الفجوة أصبحت ظاهرة عالمية، نتيجة التحديات التي تفرضها جملة تحولات ومتغيرات سريعة وترسيخ لمفهوم العولمة، والتجارة الحرة.

الخريجون ومستقبل التوظيف أو الدخول إلى سوق العمل.

تخريج أجيال تخدم معرفتها العلمية ومهاراتها سوق العمل وترتقي به، هو الهدف الاسمى للتعليم العالي ومؤسساته، وقد حدد مجلس التخطيط الوطني الليبي (2013) أن من خططه الاستراتيجية طويلة الأجل –2040 2013 هو التوجه نحو التدريب التحويلي للخريجين الذين لا تستجيب مؤهلاتهم لمتطلبات سوق العمل، وأيضا تشجيع التوظيف الذاتي من خلال تشجيع تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة، واستحداث قاعدة معلومات شاملة للموارد البشرية ، لتحديد أبعاد الواقع الاقتصادي والتنموي ومتطلباته من الموارد البشرية، كذلك ذكرت رؤية ليبيا 2025، أنها ركزت وستركز على تحرير الاقتصاد، وتطوير بيئة الأعمال، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع الأنشطة التجارية الخاصة وريادة الأعمال (مجلس التخطيط الوطني ،2008). ولكن وبعد حوالي ثمان سنوات من وضع هذه الخطط لم تصل أي منها إلى مرحلة التنفيذ الفعال والمأمول، و الحال اليوم يشير بأن الفجوة بين مواطن العمل ومستوى الخريجين في طريقها إلى المزيد من الاتساع، بسبب تأخر خطط التنمية وقلة المعلومات حول سوق العمل، فالبحث عن الوظيفة أصبح الهاجس الأكبر الذي يشغل بال الخريجين، ووفق الإحصائيات المتاحة فإن نسبة الشباب في ليبيا تشكل 60 % من إجمالي عدد السكان، إلا أن هذه النسبة تعاني من قلة التوظيف (أوصيلة والطوير ،2019)، بل حتى أن منشآت الصناعات الصغيرة الخاصة تستخدم عمالة أجنبية بنسبة 67% من اجمالي اليد العاملة(ساطي، 2013)، ولأن الدخول إلى سوق العمل أصبح يتصعب يومًا بعد يوم نتيجة لصعوبة التوظيف الحكومي بسبب توقف عجلة التنمية والتكدس الوظيفي وإلى غياب المهارات المطلوبة أو التخصصات المرغوبة في سوق العمل، فالتطور التقني المُتسارع ادي إلى استبعاد الكثير من الوظائف، ومنها ما هي وظائف مهارية ولكنها غير مطلوبة اليوم.

المهـــارات المطلوبة لسوق العمل

يذكر آدم سميث أن مهارات العُمال هى القوة الرئيسة والمُهيمنة على النمو الاقتصادي، وقد أدرك شولتز 1961 أن التكوين والتعليم هو الاستثمار الأمثل بكل المقاييس، وهو العامل المهم لاندماج الفرد في سوق العمل(معدن،2012). ويعود الاهتمام بموضوع عدم تطابق المهارات مع احتياجات سوق العمل إلى خمسينات القرن الماضي(الجعفري،2004). فالتدني في مستوى المهارات الذهنية والحياتية وصعوبة حصول الخريجين على عمل سببه طبيعة المناهج المتبعة بالجامعات العربية (الشيتي،2020)، كما اكد الغملاس (2016) أن النجاح في الدخول إلى سوق العمل بعد الجامعة، يحتاج إلى 15% فقط من المعارف والمهارات الأساسية اما الـ85 ٪ الباقية فهى المهارات الشخصية كالاتصال والتواصل والتنظيم والتخطيط.

أما المطوع (2018) فيرى أن الخريج الجامعي يحتاج إلى ثلاثة ركائز رئيسة عامة تتمثل في التخصص والمكون المهاري والمكون الثقافي، كما ينبغي عليه امتلاك مهارات ومعارف كالرياضيات والعلوم، ومهارات اللغة والإلمام بالتقنية مع مهارات التفكير والتعلم ومهارات البحث العلمي والمهارات الحياتية والاجتماعية، فامتلاك المهارات الحياتية للخريج كان العامل الأول والأساس في الحصول على الوظيفة (الجعفري ،2004)، وكذلك من ضمن المهارات المطلوبة لسوق العمل بحسب دراسة البهنساوي(2018) هى المهارات التحليلية و الإبداعية و مهارة التواصل مع الآخرين ، أما أرباب العمل فهم يطالبون بثلاث مهارات بحسب ما ذكره عبدالله (2018) وهى المهارات المعرفية وتشمل(امتلاك القدرة على فهم الأفكار المعقدة، والتكيف بشكل فعال مع بيئة العمل، والتعلم من التجربة، والانخراط في التفكير المنطقي)، والمهارات الحياتية(وتشمل السمات الشخصية والمهارات السلوكية، و مهارات القيادة، والتعامل مع الفريق، والقدرة على التنسيق)، وأخيرا المهارات التقنية(كاستخدام التقنية، اتقان اللغة الإنجليزية والتعامل مع المعدات والآلات، والقدرة على العمل بشكل مستقل، ومهارات العمل اليدوي).

إصلاح التعليم العالي هو أول الخطوات لتجسير الهوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل

يقول غراهام ليستر "يحسن قادة النظام التعليمي إنتاج برامج تطوير مشوشة ومِرهقة للمُمارسين، وغير مفهومة ومُعطلة لأولياء الأمور والمُتعلمين على حد سواء، ولكنها في نهاية المطاف تترك المشهد الأساسي دون تغيير "(جو هالجارتن واخرون، 2019). وحيث إن الاقتصاد القادم قائم على المعرفة ويفضل مهارات خريجي التعليم الجامعي(سلسلة دراسات،2004). فهذا يُحتم على وزارة التعليم العالي ومؤسساتها الجامعية إجراء مراجعة شاملة لمنظومة التعليم ومعالجة مواطن الخلل فيها، لتأهيل طلابها إلى سوق العمل.

لم يتمكن أي مجتمع من تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالعلم والمعرفة، وامتلاك التقنيات المتغيرة بصفة مستمرة و بأحدث ما يمكن من أدوات (خضر،2008). فاكتساب المعرفة لا يقتصر على البناء على قاعدة المعرفة الوطنية لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير، ولكنه يتطلب أيضاً جني واستجلاب المعرفة المتواجدة في أماكن أخرى وتكييفها وتوطينها محليا(نعمة،2011)، فدول كثيرة كالصين وماليزيا وغيرها كانت مرتع للتخبط والبطالة والفقر وعندما قررت إعطاء أولوية قصوى للتعليم والتدريب وإنماء القدرات البشرية لشعوبها، على قاعدة أن التعليم والتدريب هو الوسيلة الفاعلة لبناء قوة عاملة مؤهلة وماهرة قادرة على

البناء والتنمية، تقدمت وأصبحت في مصاف الدول المنتجة والمصدرة للتقنية، وتوفرت فيها فرص العمل، وانخفضت فيها معدلات الفجوة، وليبيا لا تنقصها الامكانات البشرية والمالية للنهوض بمؤسسات التعليم العالي هذا القطاع الحيوي والمهم، ولكن ما ينقصها هو الإرادة السياسية والإدارة الرشيدة، فالهدف الرئيسي لإصلاح التعليم العالي و تحويل دور أهم مؤسساته وهى الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق الفرص، وإلى التعليم القائم على الابتكار والإبداع، و الاهتمام بمتطلبات ومعايير الجودة، له الدور الأكبر في التقليل من عديد المشاكل، لذا فإن عملية تطوير منظومة التعليم العالي تحتاج إلى تحديد مستوى الأداء الذي يتطلع أصحاب المصلحة إلى الوصول إليه في المستقبل، وما يتطلب ذلك من المهارات والإمكانات ومستوى المعرفة التي تمتلكها مؤسساتنا التعليمية والمهارات التي يمتلكها الطلاب، وفي ضوء ذلك تحدد المتطلبات المعرفية التي يجب أن تصل إليها.

يقول المفكر المنجرة (2007) في كتابه الإهانة في عهد الميجا إمبريالية: "من دون رؤية لا يمكنك أن تبنى إستراتيجية، ومن دون استراتيجية لا يمكنك أن تبنى سياسة ومن دون سياسة لا يمكنك أن تتقدم في أي ميدان من ميادين الحياة".

إن التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي هو "علم وفن وفيه يتم توجيه كل قوى مؤسسات التعليم العالي نحو تطوير الاستراتيجيات واتخاذ القرارات الجوهرية التي تحدد ملامح مستقبل هذه المؤسسات"، فوضع الخطط اللازمة لإنجاز الأهداف والأغراض وحل القضايا والمشكلات التي يتطلبها الوصول إلى رسالة التعليم العالي هو المفتاح وأساس النجاح، أن أهمية التخطيط الاستراتيجي في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بغية تلبية طموحات المجتمع من ناحية وحاجات ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى أصبحت ضرورة أوجدتها ظروف العولمة والتقدم المعرفي الهائل(بخوش وتقرارت، 2017).

وقد حاولت رئاسة الحكومة (اللجنة الشعبية العامة سابقا) في قرارها رقم (149) لسنة 2010 أن تُصلح، فقلصت عدد الجامعات إلى 7 جامعات فقط (مرجين،2019)، واستحداث بعض الكليات الجديدة ككلية الموارد البحرية بزليتن، بهدف تغيير وإصلاح منظومة التعليم الجامعي والمساهمة في تنويع المصادر وإيجاد مجالات جديدة لعمل للخريجين، ولكن إرادة التغيير وإن توفرت فهى تحتاج إلى إدارة قادرة وواعية ومسؤولة وهو ما نعتقد أنه يُفتقد في السياسة التعليمية الليبية من أمد بعيد بسبب ضعف الأطر المسؤولة عن إدارة التعليم العالي والتأثيرات الاجتماعية والمُغالبة وإلى القيود السياسية المفروضة.

إن استراتيجية إصلاح التعليم العالي لتواكب متطلبات سوق العمل، وتنويع مصادر الاقتصاد الليبي لابد لها من أن تعمل على عدة محاور، فأول خطوات الإصلاح وأهمها هو تصحيح أو تطوير منظومة التعليم بمراحله المختلفة بما فيها التعليم العام بما يكفل تخريج كوادر جامعية مؤهلة، وثانيها الاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب داخل المؤسسة، وكذلك إعادة تأهيل وتدريب المخرجات السابقة وتهيئتهم للدخول لسوق العمل، تم التوسع في مجالات التعليم الفني والتقني، وإشراك القطاع الخاص في استحداث وتنظيم البرامج الدراسية التي تتوافق واحتياجات سوق العمل، و أخيرا الاتفاق مع الحكومة على العمل لاستحداث آليات لخلق فرص عمل للخريجين، فكل جهد يبذل تجاه التعليم العالي لتحسين فاعليته هو التخطيط الصحيح ذي الأهداف والغايات التي تهدف في مجملها إلى رفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع.

مقترحات لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وحاجيات سوق العمل ومساعدة الخريجين

أ. فكرة التوسع في إنشاء الكليات والجامعات التقنية: حيث إن سوق العمل هو السبب الرئيس في استِحداث الكثير من التخصصات، والتي يتم التوسع فيها أيضًا وفقًا للحاجة، فقد ذكر العيساوي وزغينين (2014) ومن خلال دراستهما على عينات من أعضاء هيئة التدريس وطلاب بعض الكليات التقنية والمعاهد العليا بمصراته أن مخرجات التعليم التقني هى من أهم مدخلات سوق العمل، كذلك بينت دراسة استطلاعية للبهنساوي (2018) أخذت بآراء عينة من رجال أعمال بمصر أشار 80٪ من أفراد العينة إلى تحبيذهم لفكرة التوسع في إنشاء كليات تقنية تضم تخصصات مثل الحاسبات والمعلومات، نظم المعلومات، البرمجيات والشبكات، والاهتمام بالكليات والأقسام التي تهتم بالتصنيع والصناعة كالاتصالات، والإلكترونيات، والاستزراع السمكي، فالتعليم التقني والمهني يضمن للخريجين وظائف كما يكسبهم كل المهارات المهنية والتقنية الضرورية للدخول لسوق العمل (نصرالله ،2018)، كما يذكر النعمي (2013) أن في المجتمعات المتقدمة عادة ما تكون المعاهد المهنية والكليات التقنية أهم من التعليم الجامعي.

ب. تنمية القطاع الخاص: يتم تشجيع القطاع الخاص في معظم البلدان عبر العديد من التسهيلات وتشجيع الاستثمار وفق ضوابط و قوانين تخدم البلد وخصوصيته، فهذه الاستثمارات والمشاريع والمنشآت هى مولدة لفرص العمل و تحسين للدخل ومكافحة الفقر والبطالة، فضلا على أنها معززة للاقتصاد الوطني، أن سياسة توطين صناعة التقنية لها أهمية في تنشيط قطاع المشروعات الصغرى والمتوسط، من أجل تنويع مصادر

الدخل الوطني وايجاد فرص عمل للشباب، فمثلا ذكر الاسرج (2010) أن المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تشكل ما نسبته 90% من إجمالي عدد الشركات في معظم اقتصاديات العالم. كما توفر من 40-80% من فرص العمل، وهي توظف ما يقرب من 73 % من إجمالي القوى العاملة الصناعية في اليابان، وتوظف قرابة 84% من حجم القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوظف حوالي 17 مليون عامل في الهند(العماري،2019). وفي السعودية تشكل هذه المؤسسات نسبة كبيرة من اقتصادها، حيث ورد في الإحصائيات أن ما تتراوح نسبته من 60% إلى 70% من نشاطات الاقتصاد السعودي تتم عن طريقها، و في العراق فقد ثم استحداث قسم حاضنة التعليم العالي من ضمن الهيكل التنظيمي لدائرة البحث و التطوير، حيث ذكر العبيدي وآخرون (2020) أن القسم أحتوي على ثلاث شعب هي (شعبة الاحتضان، شعبة شبكة الحاضنات، شعبة المشاريع الزراعية) وهدفت هذه الحاضنة إلى أن تصبح قوة محركة للاقتصاد العراقي من خلال دعم الرياديين المبدعين والموهوبين وترويج و نشر ثقافة العمل الحر في البلد.

ج. فحاضنات الأعمال أي كان منشأها أو داعمها فهي المكان الذي يقوم بتقديم خدمة وخبرة مع تجهيز وتسهيل للراغبين من خريجي الجامعات، وأصحاب المشاريع لتأسيس مشاريعهم الصغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل مختصين، فالحاضنة هدفها "تبني" المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى الإنتاج والاستثمار(فضيل،2015)، وتعد من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة فاعلية ونجاحا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتقنية (المصراتي،2019)، فقد أسهمت حاضنات الأعمال في أمريكا الشمالية في عام 2001 في تقديم المساعدة والمعونة إلى(35000) شركة في مرحلة التكوين ووفرت فرص عمل لما يقارب (82000) عامل (العبيدي وآخرون،2020). فارتباط الجامعات والبحث العلمي بحاضنات الأعمال له دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد ودعم للتنمية(سلمان،2011).

د. تجارب دولية في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ودعم الخريجين: يمكن التعريج والاستفادة من تجاربَ عدد من الدول العربية في مواجهة مشكلة الخريجين ومتطلبات سوق العمل ومن بينها: تجربة المملكة الأردنية حيث قامت بإنشاء نظام وطني لمعلومات الموارد البشرية بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال توفير نظم المعلومات وقواعد البيانات، واستخدامها لأغراض التخطيط ورسم السياسات،

وفي قطر تم إنشاء نظام العمل الوطني، وهو نظام الكتروني يحتوي على تحديث البيانات المتعلقة بمتطلبات سوق العمل المستقبلية. أما في المملكة العربية السعودية فقد أنشئت صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يقوم بتقديم الإعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتشغيلها في القطاع الخاص، والمشاركة في تكاليف ودعم تمويل البرامج الميدانية التي تهدف لتوظيف المواطنين (مقري ويحياوي،2011).

هـ. إحياء ثقافة العمل: وهى خطة قامت بها الحكومة الألمانية حيث هدفت إلى أن توجه الجامعات الألمانية اهتمامها علي إحياء ثقافة العمل، مركزة على الدراسات الإنسانية والفلسفة حيث ساهمت هذه الفكرة في شحذ همم الشباب الالماني للتمسك بعناصر القومية الألمانية من تاريخ وثقافة، ثم انتقلت بالاهتمام إلى الدراسات العلمية الطبيعية حيث كان لها دور في توجيه العديد من الجامعات نحو إنشاء المعاهد الطبية والهندسية المتخصصة، التي تلبي احتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع الألماني، وفيها يختار الطلاب في أولى مراحل دراستهم الثانوية المهن التي يريدونها تم يتم تحويلهم على هذا الأساس إلى صاحب العمل من قبل مكتب التشغيل الفيدرالي حتى يتلقوا ساعات من التدريب خارج الدوام المدرسي، اما بالنسبة إلى تجربة اليابان فتقع مسؤولية البحث عن فرص عمل للطلاب على المدارس والتي تسعى إلى توفير خدمات توظيف لطلابها بفضل علاقاتها القوية بمجتمع الأعمال، ويتمثل العامل المشترك بين التجربتين في قدرة النظامين على زيادة قابلية تشغيل الطلاب وتقليص الوقت الذي يحتاجونه للبحث عن العمل(فاتح وطاهر،2011)، وفي بريطانيا تقوم بعض الجامعات بأعداد برامج خاصة للعاطلين عن العمل والشباب الذين اكملوا الفترة الالزامية من التعليم العام ، وذلك لتزويدهم بالمهارات الكافية للبدء في اعمالهم الخاصة (حسين، 2018) .

و. مرصد الجامعة: تبنت العديد من البلدان العربية مبادرات تهدف إلى تطوير أطر التعليم العالي، و سعيا لحل عدد من المشكلات بتوظيف الخريجين مثل مبادرة مرصد الجامعة وهو نظام معمول به في تونس والمغرب ويهدف هذا النظام للقيام بجمع المعلومات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي وعمل التحاليل الضرورية التي تساعد على القيام بالدراسات الاستشرافية للربط بين الجامعة وبين برامج التكوين وحاجات سوق العمل، أما في سوريا فيجرى امتحان كفاءة لخريجي الجامعات الحكومية و الخاصة حيت يخضع الطلاب لامتحان تقويم معياري في التخصص على المستوى الوطني يهدف إلى تقويم معياري

للقدرات العلمية لخريجي الجامعات السورية ويزود الجامعات ذات العلاقة بمعلومات يمكن استخدامها في تقويم المناهج وتطويرها وتحسين طرق التدريس(اليونسكو، 2009).

الخـاتـمة

غياب البنية التعليمية المتطورة والمتجددة أول المعوقات التي أدخلت وزارة التعليم العالي الليبية ومؤسساتها الأكاديمية في النفق المظلم، وهي تواجه تحديات هيكلية وإجرائية إذا أرادت تجويد المنظومة التعليمية ومعالجة التنافر الحاصل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؛ اذ لابد لها من إعادة العمل باللوائح والقوانين الإدارية وأن تلتزم الوزارة بالتسلسل والأقدمية والخبرة مع المقدرة والرغبة في إسناد الوظائف والمهام. كذلك يجب عليها وضع خطة إنقاذ وإصلاح مرتكزة على خطة استراتيجية كاملة بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية وبالتعاون مع التعليم العام لتجويد وتحسين مخرجاته، لمعالجة مشكلة اتساع الفجوة الناجمة عن تراجع قدرة القطاع العام على التشغيل، مع محدودية القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل بسبب عدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة، وعملية الإصلاح هذه تتطلب تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى ضمن رؤية اقتصادية تنموية متكاملة، وعلى الدولة تفعيل دور القطاع الخاص ومنح تمويل للخريجين الجادين لغرض إنشاء مشاريعهم الخاصة تحت مراقبة ومتابعة جهات الاختصاص، مع ضرورة الانفتاح على الأسواق العالمية بما يخدم المصلحة الاقتصادية وسوق العمل، والتفكير الجدي والعمل على التحول من اقتصاد أحادي الموارد إلى اقتصاد أكثر تنوعا واستقرارا.

التوصيات

أولاً: التوصيات الموجهة لوزارة التعليم العالي، وتشمل:

أ. إعادة النظر في اللوائح والقوانين المتعلقة بالجامعات والمعاهد العليا وتفصيل الغموض الذي يشوب بعضها بما يخدم جميع أطراف العملية التعليمية.

ب. النظر في إعادة هيكلة الجامعات والكليات والمعاهد العليا على أسس علمية وتحديد نسب القبول وفق الامكانات.

ج. العمل بمبدأ تكافؤ الفرص في تولي المناصب والمهام الإدارية وفق الدرجة العلمية والتسلسل الأكاديمي.

د. تقديم الدعم المالي اللازم للمؤسسات وفق معايير علمية كعدد الطلاب ونوعية الكليات مثلا، والاهتمام بالكادر التدريسي والفني ودعمه.

هـ. التعاون الكامل مع كافة الوزارات والإدارات المعنية بالعملية التعليمية واعتبارها كشريك أساسي.

و. الإهتمام ودعم مشاريع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ز. اعتماد سياسة صارمة اتجاه البرامج والأقسام العلمية بما يلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل.

ح. دعم التعليم التقني والفني، والعمل على إنشاء مراكز ومعاهد متخصصة للتدريب والتأهيل.

ثانياً: الموجهة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي

أ.توجيه الطلبة للالتحاق بالتخصصات المطلوبة لسوق العمل.

ب. إعادة النظر في سياساتها بحيث يتم التركيز على تأهيل الخريجين للعمل والابداع لا للتعلم فقط، وهذا يتطلب تعديل وتطوير المناهج بما يتلاءم ومصلحة المجتمع وسوق العمل.

ج. ضرورة الاستفادة من خبرات الجامعات الأجنبية فيما يتعلق بتطوير البرامج والمناهج وطرق التدريس.

د. الالتزام بالمعايير العلمية والاكاديمية عند التعينات والتكليفات الخاصة بتولي المهام والمناصب العلمية.

المراجـع

أوصيلة سميرة حسين و الطوير اسماعيل محمد. 2019. واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا؛ مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراتة – 21 سبتمبر 2019 ص 70–91 .

البدري عبدالرحيم محمد .2006. مشكلات التعليم الجامعي والعالي في ليبيا ، الطبعة الأولى طرابلس ؛ ص142.

البرعصي انتصار .2017. التمدد الأفقي للجامعات الليبية؛ تاريخ النشر 017 .12.31 https://correspondents.org

البدري عبدالرحيم محمد. 2007. مشكلات التعليم العالي في ليبيا ، في ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا ، تحرير محمد الأعور ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي – ليبيا ، ط 2 ، 2007م.

البنك الدولي .2016. ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي مجموعة البنك الدولي ، www.worldbank.org. نسخة إلكترونية 7–0567–4648–1–9 .

البهنساوى ليلى كامل.2018. رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل "دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر. مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد 78 العدد 3 ؛2018.

التريكي مصطفي والنقراط أحمد .2013. قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل؛ من خلال تحليل نتائج دراسة الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية؛ مجلة الجامعة – العدد الخامس عشر – المجلد الثاني – 2013م.

التهامي عمرو .2021.عمران القيب: طموحاتنا كبيرة رغم قلة الموارد؛ تاريخ النشر 25 –08– 2021 https://www.al–fanarmedia.org

التير مصطفي.2007. التعليم العالي والتنمية في ليبيا نموذج الخط متعدد الالتواءات، في ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا ، تحرير محمد الأعور، دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا ، الطبعة الثانية.

الجعفري محمود .2004. مدى التلائم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية من موقع الفنار للإعلام. https://www.al–fanarmedia.org/ar/2021

الحيص مختار عبد النور. 2015. مدخل لرفع مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي الليبية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد 21.

الاسرج حسين عبد المطلب .2010. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. مجلة الباحث، ص ص47-58.

الربيعي فلاح خلف. 2013. دور الإنفاق على التعليم والتدريب في عملية بناء رأس المال البشري في ليبيا" " بحث منشور في مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس. 2019 https://www.academia.edu

الربيعي فلاح خلف علي. 2017. تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم و سوق العمل في ليبيا. المستقبل العربي، مجلد. 39، عدد. 457، ص ص. 66-94.

الرمحي مرعي علي.2021. واقع التعليم الجامعي والعالي في ليبيا وتأثيره على سوق العمل الليبي تاريخ النشر 21-2-2021 https://www.politics-dz.com

العبيدي أمال.2020. الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الموقع الإلكترونيwww.org.unescwa

العبيدي الهام وكاظم إيمان والربيعي فالح. 2020.دور الدعم الحكومي في تحفيز حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في البيئة العراقية؛ مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 04 / العدد: (01) 2020، ص 64-85.

العريبي نوارة عاشور. 2017. العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين (دراسة تطبيقية على جامعة سبها)، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية. المجلد 16. العدد الثاني. 16-23.

العماري امباركة.2019. مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا "دراسة ميدانية على ملاك المشاريع الصغرى في مدينة سرت" مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراتة – 21 سبتمبر 2016

العيساوي ستار جابر وزغينين منصور.2014. تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع- دراسة ميدانية- مجلة العلوم والتقنية، العدد الأول ص 40-58

الغملاس خالد.2016. خطوات لإنهاء الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛ تاريخ النشر: 03 سبتمبر2016 https://www.al-madina.com/article/466995

الشبه رمضان وحدود مصطفى.2015. أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعة – العدد السابع عشر- المجلد الثالث- سبتمبر2015م.

الشيباني صلاح الدين محمد.2018. واقع البحث العلمي في الوطن العربي وتحدياته في ليبيا؛ مجلة كلية الآداب العدد (25) الجزء الأول ص ص 40-57.

الشيتي إيناس محمد .2020. دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية (2030) في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم؛ المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال؛ 561-537 , (2020) 9(3) Global Journal of Economics and Business,

الفاخري مصطفى وأبوخطوة سالمة.2016. واقع التعليم العالي في ليبيا (مشكلاته الرئيسية، الأسباب وسبل العالج ,LIMUJ Volume 1, PP 27-34, 2016

القلالي عبد السلام.2012. المنظومة التعليمية في ليبيا عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير؛ ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم 2012 /9/ 17 -15 طرابلس ليبيا.

المبروك فرج بوبكر.2017. التعليم العالي في ليبيا "الواقع والآفاق "، الطبعة الأولى بنغازي

المصراتي سالمة مفتاح محمد.2019. التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: " الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي: مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراتة – 21 سبتمبر 2019 ص245.

المجدوبي محمد .2019. ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي الهندسي والتقني في ليبيا؛ تحليل المشكلة واقتراح الحلول مجلة العلوم التطبيقية العدد (3) ص ص 99-116.

الموشكي إسماعيل ومحي الدين محمد.2020. الفجوة المعرفية وتأثيرها في العالقة بين تداعيات النزاعات المسلحة وبين جودة خريجي التعليم: دراسة عن كليات المجتمع اليمنية ,Journal of International Union of Universities Vol. 1 No. 1, pp.1-16

المطوع نايف .2018. مدى مواءمة المقررات الدراسية بجامعة شقراء لرؤية المملكة العربية السعودية. 2030 مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. 26(3)327-343.

المنجرة المهدي. 2007. الإهانة في عهد الميغا إمبريالية المركز الثقافي العربي للنشر- المغرب؛ الطبعة 5 ص ص 272.

النعمي حسن.2013. لتعليم الجامعي بين المعرفة ومتطلبات سوق العمل؛ نشر بتاريخ الاحد 24 فبراير 2013 https://www.okaz.com.sa/article

اليونسكو.2009. إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته :(2009 – 1998) المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي القاهرة، 31 مايو- 2 يونيو 2009 التقرير الإقليمي الصادر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت.

بخوش وليد وتقرارت يزيد.2017. التخطيط التعليمي كاستراتيجية لتقليص بطالة خرجي الجامعة الجزائرية؛ العدد 14، مارس 2017، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي العدد 12، مارس 2017 ص 21-38.

بونوة شعيب وفاطمة صباح.2012. دور التعليم في التنمية؛ مؤتمر تكامل التعليم، الجزائر: جامعة أبوبكر بالقائد، الصفحات 1- 20.

جو هالجارتن واخرون. 2019. القيادة المبدعة في التعليم كيف يمكن لقادة التعليم في المدارس ارساء الظروف؛ الجمعية الملكية للفنون ووحدة الابتكار ؛ تاريخ النشر 2019/04 https://www.wise -qatar.org

جواد عالية .2016. جودة المخرجات التعليمية وانعكاسها في تحقيق الميزة التنافسية؛ مجلة دنانير العدد الثامن ص 418-448.

حسين بيداء رزاق.2018. التباعد بني مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصادي العراقي للمدة 2015-2003؛ مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد 7 العدد 28 ص ص 227-250.

خضر محسن. 2008. مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل. المصرية اللبنانية، ط1. ص ص 246.

داغر أزهار والطرأونة اخليف والقضاه محمد. 2016. درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل". مجلة دراسات العلوم التربوية: المجلد 43 ملحق (5)2033-2049

دهان محمد.2017. م الجامعة الجزائرية وتحديات تكوين الكفاءات في عصر اقتصاد المعرفة؛ مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكر، العدد 46 ص ص 633-644.

ساطي سليمة. 2013. دور الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل " دراسة ميدانية على الصناعات الصغيرة في مدينة بنغازي "؛ رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

سلسلة دراسات.2004. مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية؛ سلسلة دراسات يصدرها مجلس البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز 1425 هجرية https://www.kau.edu.sa

سلمان صبا علاء.2011. دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق، مصر) رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد– جامعة كربلاء.

عبد الله سمير. 018 .2نقص وفجوة المهارات في قطاع البناء والإنشاءات في الأرض الفلسطينية المحتلة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) www.mas.ps

عيسان صالحة.2006. التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الأيسيسكو)، مسقط، عُمان 17–18/كانون أول/2006.

فاتح غلاب وطاهر ميمون.2011. سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، مختبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة المبرمج، أيام 15 و 16 نوفمبر 2011.

فضيل رايس.2015. دور جودة التعليم في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؛ المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي 2015.

قمبر جميلة سعيد.2016. واقع تطبيق الحاكمية الجامعية في التعليم الجامعي الحكومي الليبي (دراسة نقدية) دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 43 العدد 2.

مجلس التخطيط الوطني.2013. إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013–2040؛ رؤية ليبيا (2040) https://npc.gov.ly/study

مجلس التخطيط الوطني.2008. ومركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس، ليبيا 2025 رؤية استشرافية: ثقافة نهوض وتنمية مستدامة، ملخص التقرير النهائي، يونيو 2008، ص. 6

مدكور علي أحمد. 2000. التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي.

مدوري نورالدين وبوهنة علي.2016. أثر فجوة المعرفة الداخلية والخارجية على المؤسسة: بحث تحليلي لآراء عينة في مركز الجامعي غليزان؛ مجملة دفاتر بوادكس العدد رقم 5 ص ص 214 – 235.

مرجين حسين سالم.2019. إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا – الواقع – والمستقبل 2019/10/24 الحوار المتمدن– العدد: 6389 https://www.ahewar.org/deba

مرجين حسين سالم.2015. إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع – والمستقبل 2014، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 9 ديسمبر 2015.

مسعوداوي يوسف. 2015. دور الاستثمار في التعليم في تنمية الرسمال البشري، دراسة تقيميه لحالة الجزائر، مجلة 2الاقتصاد الجديد، العدد 12 المجلد 01 –2015، ص 2.

معدن شريفة.2012. واقع البحث العلمي في الوطن العربي في ظل الفجوة المعرفية العالمية؛ مجلة العلوم الانسانية العدد 38 ص ص 65-85.

مقري زكية ويحياوي نعيمة.2011. إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة؛ الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

منصور عبد القادر. 2013. دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سرت.

نصر الله عبد الفتاح.2018. دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية – جامعة النجاح الوطنية 2018.

نعمة نغم حسين.2011. ادارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛ تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية؛ مجلة كلية الادارة والاقتصاد العدد 4 السنة الثانية.